

الغانم: تزوير الجناسي أخطر من قضية البدون

شدد على الخوف من مدّعي البدون وليس البدون



الغانم متحدّثا



- ◆ 21 نائباً وافقوا على قانون البدون وقلت لهم سأتحمل «الطق» بنفسى والنائب الوحيد الذي أصر على ذكر اسمه هو راكان النصف
- ◆ لن أترجع ولن أخاف من أحد..
- ◆ تجنيس الكل خطأ ومن له حق سيأخذه
- ◆ خلال خمس سنوات تضاعف العدد من 39 ألفاً إلى 124 ألفاً
- ◆ ليس قانون مرزوق الغانم بل هو عمل جماعي أيده ووقع عليه 21 نائباً
- ◆ ادعاء «البدون» وإخفاء جنسيتك الأصلية لن يقربك من الجنسية الكويتية
- ◆ فلسفة القانون في التشجيع على كشف الجنسيات الأصلية... لن نظلم أحداً
- ◆ القانون لم يلزم أحداً بأخذ جنسية لتعديل وضعه... وإن طلب فإن الدولة ستساعد

لهم سأتحمل الطق بنفسى، والنائب الوحيد الذي أصر على ذكر اسمه هو أخوي راكان النصف الحاضر بيننا اليوم.

عش الدبابير

وقال الغانم إن المشكلة ليست مغرية لأي سياسي، لأنك تضع يدك في عش الدبابير وتتلقى الرماح من كل مكان ولكن في الوقت نفسه أعرف تماماً أن من انتخبني لم ينتخبني لأن أهرب من الملفات المهمة. وأضاف: يفترض أن نناقش برأي آخر وبجهة أخرى مقابلة، لكن الكل لاحظ عندما قلت بأننا سننصدي مشكلة ملف البدون ومزوري الجناسي، رأيت الحملة التي وجهت لي، لكن لن أنجر ولن أترجع ولن أنزل المستوى من يريد لي أن أنجر لهذا المستوى.

قانون مرزوق

وأضاف: الطرح في السابق هو فقط للتكسب على هذه الفئة، من يستحق فسنتف معه ومن لا يستحق فلن نقبل... لدينا هوية وطنية يجب أن نحافظ عليها. ليس قانون مرزوق الغانم

وأكد الغانم أن القانون ليس قانون مرزوق الغانم، بل هو عمل جماعي مع مجموعة من الإخوة النواب، إذ بلغ مجموع الموقعين والمؤيدين 21 نائباً.

وأوضح أن للبدون غير المسجلين في الجهاز قرار أن يسجلوا ويعالجوا وضعهم وفق القانون حتى يشملهم القانون والمزايا.

وقد الغانم شرحاً للقانون ومواده والمزايا التي سيتمتع بها البدون بعد توفيق أوضاعهم، وقال لم نأت لنظلم أحداً خاصة مع وجود المادة 7 من القانون والتي تشير الى وجود لجنة للتظلمات... وضعتنا في

أخاف من أحد، من يستحق فسنتف معه ومن لا يستحق فلن نقبل به، لدينا هوية وطنية يجب أن نحافظ عليها، معتبراً أن الطرح في السابق كان من أجل التكسب من وراء هذه الفئة.

حل جذري

وشدد الغانم على أنه لا يجوز التعميم، ولا بد من أن يكون هناك حل جذري عادل وشامل قدر الامكان، كي تنتهي هذه القضية إلى الأبد، مؤكداً أن تجنيس الكل خطأ.

وكشف أن فلسفة القانون تكمن في التشجيع على كشف الجنسيات الأصلية، وأن ادعاء البدون وإخفاء الهوية لن يقرب من الجنسية، لافتاً إلى أن القانون لم يلزم أحداً بأخذ جنسية لتعديل وضعه، لكنه إن طلب فإن الدولة ستساعده.

وأوضح الغانم أن القانون لم يكن جهداً فردياً إنما هو جهد جماعي من النواب وقطاعات الدولة المختلفة ومنظمات دولية، داعياً من لديه شيء أفضل أن يقدمه، على ألا يأتي بقانون يمد أجل القضية... فهذا مرفوض.

تزوير الجناسي

وأضاف: أقول للبدون لا تخاف من أخيك الكويتي، لافتاً إلى أن قضية تزوير الجناسي ستسبب لي أذى، لكن أنا مستمر فيها وهي أخطر من قضية البدون.

ورأى أن الخوف من مدّعي البدون وليس البدون، وهناك حملة موجهة لي في موضوعي البدون وتزوير الجناسي، ولن أتنازل ولن أنجر إلى أي سياق آخر، معلناً أن 21 نائباً وافقوا على قانون البدون، وقلت

رياض عواد
شرح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم للرأي العام تفاصيل ودوافع وحيثيات اقتراح القانون الذي قدمه مع عدد من النواب لحل قضية المقيمين بصورة غير قانونية «البدون» كاشفاً العديد من الجوانب الخفية انطلافاً من مبدأ الحفاظ على الكويت وإنصاف المستحق.

من ديوان عبدالعزيز احمد الغانم قدم الغانم محاضرة سياسية قانونية ودستورية لقضية البدون، مشدداً على أن الاقتراح بقانون لمعالجة هذه القضية ليس قانون مرزوق الغانم بل عمل جماعي تم إنجازه مع مجموعة من النواب، بتوجيه من سمو الأمير وطلب شعبي من الكويتيين والبدون، مبيّناً أنه جرى استمّراج آراء مختصين وجمعيات وناشطين وخبراء دوليين في ما تضمنه من مواد.

وبين الغانم خلال استضافته في ديوان عبدالعزيز الغانم في ضاحية عبدالله السالم أن هذه المشكلة ليست مغرية لأي سياسي لأنك تضع يدك في عش الدبابير وتتلقى الرماح من كل مكان، مشدداً على أن من حق الكويتي أن يخشى على هويته، ومخاطباً البدون بالقول لا تخاف من أخيك الكويتي بل

يجب أن تخاف ممن يدعي أنه بدون واستعرض الغانم إحصائيات تظهر الزيادة غير الطبيعية في أعداد البدون، وعرض وثائق لبعض الحالات والأسماء التي تستحق نيل الجنسية وفق البيانات الرسمية، وأخرى تثبت المستندات جنسيات الوالدين وفق شهادات ميلاد رسمية صادرة عن الجهات الرسمية.

وقال الغانم: من له حق فسيأخذه، ولن



حضور لافت



جانب من الحضور

القانون من الضمانات ما يكفي لأن لا يظلم أحد، هذا ما يقربك من الجنسية

ادعاء البدون

ولفت الغانم إلى فلسفة القانون في التشجيع على كشف الجنسيات الأصلية، وقال إن ادعاء البدون وإخفاء الهوية لا يقربك من الجنسية بل كشف جنسيتك وثبوتياتك هو ما يقربك لاستحقاق الجنسية الكويتية، مبيّناً أن المطلوب... أبرز جنسيتك وعدل وضعك... وفلسفة القانون تشجع للتعامل مع هذا الأمر.

وذكر أنه إن لم تعدل وضعك ولست من المستحقين، ففي نهاية السّنة ستعامل معاملة الاجنبي المخالف للقانون ولا تتمتع بأي مزايا في القانون ولايجوز منحك الجنسية مستقبلاً.

طلّع ثبوتياتك

وأكد الغانم أن القانون لم يلزم أحداً بأخذ جنسية لتعديل وضعه، بل إذا طلب فالدولة تساعد، ولكن إن لم يعدل فلا يجوز بعد ذلك التقدم للحصول على الجنسية الكويتية. وذكر أن أسوأ ملف يمكنه التمتع بكل مزايا القانون والتي لا يقدمها الكثير من الدول لمواطنيها، والمطلوب طلع ثبوتياتك أو تطلب مساعدة الدولة في ذلك، جهد جماعي وأكد الغانم أن القانون لم يكن جهداً فردياً إنما جهد جماعي من النواب وقطاعات الدولة المختلفة ومنظمات دولية، مشدداً لم آت لأقول انه صح والبقية خطأ، بل من لديه شيء أفضل فليقدمه لكن لا يأتي بقانون يمد أجل القضية فهذا مرفوض.

وقال من سيمشي القانون أنتم، ومن يفرضه بالافتناع وليس بالقوة، وبالحوار وليس بالفرض... قدمنا القانون وبعدها رفعت الأقلام وجفت الصحف. هل نسائي 100 بطل قاتلوا أثناء الغزو مع 500 رموا السلاح؟

نموذج

وقدّم رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم نموذجاً لاستحقاق بعض البدون للجنسية عن أقرانهم، قائلاً زارني أحد أبطال المقاومة

الكويتية أثناء الغزو، العقيد الركن المتقاعد حامد السنافي قائد كتيبة المشاة الثانية وذلك حتى يُنصف 100 (بدون) عسكري كانوا معه في كتيبته وشاركوا معه في حرب تحرير الكويت وصمدوا معه، في حين أن هناك 500 عسكري (بدون) رموا أسلحتهم ومشوا، متسائلاً هل يجوز أن نسائي بين 100 بطل وقفوا وقاتلوا مع 500 رموا السلاح؟

من يعلم أن «وضعه ما هو زين» فيالتاكيد سيعارض القانون

وطمان رئيس مجلس الأمة البدون، قائلاً وضعتنا كل الآلية القانونية لإنصافك إن كنت تريد الإنصاف، ومن يعلم أن وضعه ماهو زين فيالتاكيد سيعارض القانون لأنه لن يحصل على الجنسية الكويتية.

فوضى

وشدد على أنه لن يكون أحد وضعه أسوأ بل سيكون هناك وضوح في مسألة الهوية الوطنية، يعكس الوضع الحالي مختلط الحابل بالنابل، مضيفاً هذه الفوضى لا علاقة لها بتوجهك السياسي، فهذا الأمر يجب أن نتعاون جميعاً فيه لكن نقعد ساكتين ونندفن رؤوسنا في التراب ونسورث هذا الأمر... سيكون الإصلاح أكبر كلفة.

وتابع في هذا القانون على الأقل سيحصل على حياة كريمة ويعالج ويحصل على تعليم وفرصة وظيفة.

نزاهة وشجاعة الفضالة

أكد الغانم فحّته برئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة. وقال في هذا السياق: «أنا شخصياً أثق بالجهاز المركزي والعم صالح الفضالة... وهو مثال للنزاهة والشجاعة»، لا تخرب أي أمر فيه صالح للمواطنيتوجه رئيس مجلس الأمة رسالة للخصوم قائلاً: لديك خصومة سياسية مع مرزوق الغانم حقه، لكن لا تخرب أي أمر فيه صالح للمواطنين».

وأضاف أن «هذه المشكلة ورفناها ولم نكن سبباً بها، حتى نحلها ولا نورثها يجب أن نعرف أصل هذه المشكلة».